

تجريم التجارة النووية قبل وقوع الكارثة

نجحت العملية المشتركة بين وكالة الاستخبارات المركزية سي أي إيه ومستقلين من جمهورية جورجيا في إحباط المحاولة التي قام بها شخص روسي لبيع يورانيوم معد لتصنيع سلاح نووي في السوق السوداء الصيف الماضي. وهذه الواقعة التي لم يتم الكشف عنها سوى في شهر يناير حيث كانت الأخيرة من نوعها ضمن سلسلة من الحوادث المشابهة التي ما فتئت تذكرنا بمدى خطورة التهديد الذي يمثله الإرهاب النووي. ولعمل سلاح نووي يجب على الإرهابيين أن يحصلوا عليه من أحد الأنظمة الرسمية في دولة ما. إلا أنه من غير المحتمل أن يجري تعاون بين أي من الحكومات الوطنية وإرهابيين لخشية تلك الحكومات من

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

أن ماري سلوتر*

توماس رايت**

احتمالات الرد والانتقام على أي هجوم سواء من قبل الضحية أو

حلفائها. بيد أن العلماء المتخصصين في الدول المارقة وكذا الجنرالات وأفراد آخرين قد يتعاونون مع شبكات إجرامية لإتمام بيع وتسليم أسلحة نووية لمن يدفع المقابل الأكبر. ولمواجهة هذا الخطر علينا أن نجرم عملية النقل التي تتم بشكل غير قانوني للمواد النووية لتصبح جريمة ضد الإنسانية يقف المسؤولون عنها للمحاكمة أمام المحاكم الدولية وكذلك المحاكم الوطنية في كل دولة.

* عميد كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية بجامعة برنستاون
** باحث بارز في الأمن الوطني في مشروع برنستاون
* خدمة لوس انجلوس تايمز وواشنطن بوست. خاص بـ « **الوطن** »

البقية.....ص١٦

الأمراض الجنسية



رسالة إلى الشباب: إتقي الله في أهلك

مؤتمر بغداد... التحول الأميركي.. ووصية كيسنجر!

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

عبداللطيف مهنا*

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

تجريم نقل المواد النووية من شأنه أن يسد جوانب كثيرة في وجه ذلك الفعل الشائن وكذا يزيد على حد كبير من الثمن الذي سيدفعه كل من يثبت تورطه. فالتجارة النووية تمثل تهديدا لأرواح الملايين من الأشخاص وهي جريمة لا تقل بحال عن جرائم الإبادة الجماعية. وفرض الحظر على التجارة النووية سوف يسلب حجية الاعتراضات الزائفة بالبراءة والتعرض للخداع لتلك الجريمة»

* كاتب فلسطيني

كلية ووصف

تصحيح أوضاع القوى العاملة

في خطوة تعد نقلة كبيرة لتصحيح أوضاع اليد العاملة الوافدة، وإيجاد قاعدة بيانات دقيقة عن سوق العمل في البلاد، أعلنت وزارة القوى العاملة عن شطب رسوم وغرامات مرتبطة على عدد كبير من المنشآت والشركات جراء عدم تجديد تلك المنشآت والشركات لبطاقات العمل للعمالين لديها.

فيما شك أن هذه الخطوة تكسب دلالات هامة على كافة الأصعدة، وجوانب العمل المختلفة، وعلى كافة المستويات لمعالجة واقع سوق العمل العمالي وتصحيح أوضاعه بما يتواءم مع متطلبات المرحلة القادمة، والعمل على معالجة التراكمات السابقة في تكس العمال الوافدين في العديد من المنشآت.

وهذه الخطوة ستساهم مساهمة فاعلة في إيجاد قاعدة بيانات دقيقة عن سوق العمل وحجم العمال العماليين، والفعلية، بجعل الجهات المختصة قادرة على التعامل على أسس سليمة.

وتعكس هذه الخطوة في المقام الأول حرص الحكومة ممثلة في وزارة القوى العاملة وإمبارداتها، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع الخاص، واستمرارية النهوض به على كافة المستويات، وفي العديد من الجوانب لتعويض مسيرة العمل جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي في البلاد.

وتتوضع هذه الخطوة بما لا يدعو للشك، إدراك الحكومة للصعوبات التي تعاني منها بعض منشآت القطاع الخاص، وضرورة تخفيف الأعباء المترتبة على العديد من الممارسات الخاطئة في التعامل مع هذا الجانب، وما نتج عنه من استقدام عمال وافدين بأعداد تفوق المطلوب وانعكاسات ذلك على أوضاع العديد من المؤسسات والشركات العاملة.

فهذه الخطوة ستساهم مساهمة فاعلة في تصحيح أوضاع الكثير من المنشآت ومعالجة أوضاعها على نحو يساهم بعضها على الاستمرار وفق نظم عمل جديدة تأخذ في الاعتبار متطلبات العمل من القوى العاملة سواء كانت الوطنية أو الوافدة، ودراسة المتطلبات الفعلية على ضوء العمل والأنشطة الاقتصادية الممارسة، وتستعمل على بلورة مفاهيم عمل جديدة لكثير من الشركات والمؤسسات.

وتنتقل إلى الاستفادة من هذه الفرصة الجيدة في تصحيح بيانات القوى العاملة في البلاد والمبادرة إلى جانب الحكومة لمعالجة سوق العمل في السلطة بما يتواءم مع التطورات المستقبلية.

علي بن راشد المطاعني
Ali.matani@omantel.om

كل يوم

إصلاح التعليم والأهداف المغايرة..!

يكثر الحديث هذه الأيام، حول إصلاح التعليم وتطويره في عدد كبير من الأقطار العربية وفي الوقت الذي تجد فيه الحكومات المعنية أن إصلاح التعليم حاجة أساسية وملحة، ولا تزدد القوى السياسية المعارضة عن تضخيم سوء حال التعليم وربطه بممارسات الأنشطة السياسية وضعف أدائها وهزال سياساتها وبرامجها، فإن هذه المعارضة تختص على صعيد آخر لتعارض تطوير التعليم أو إصلاحه بدعوى أن هناك دعوات أميركية وأوروبية لتغيير المناهج التعليمية العربية بدعوى تطويرها وتحديثها، والهدف الحقيقي وراءها هو مواءمة تلك المناهج مع متطلبات المرحلة أميركياً وأوروبياً بعامة وإسرايئلياً بخاطة.

ولا يخفى أن وراء هذين الطرحين مغالطات خاطئة، بعضها مقصود، وبعضها يختلط فيه الخير بالشر، وبعضها غير مقصود ولا متعمد لكنه نابع من جهل الطرف المعني بقرأة الواقع وفهم الاحتياجات المستقبلية إننا بلا شك من دعاة التطوير المستمر للتعليم من حيث مدخلاته ومخرجاته ومن حيث مناهجه وطرائقه وأساليبه دون استثناء. وهذا التطوير تلبية لحاجة إنسانية دائمة للتغيير والاستجابة لمطلوبات موكبة العصر. غير أن المقاصد السياسية التي تطف وراء مثل هذه الدعوات تجعل أطرافاً كثيرة تحجم عن الخوض فيها خشية أن تتهم بتفنيذ مخططات خارجية وطالما كانت هذه التهم الجاهزة سبباً في التحول دون التقدم والإصلاح وعاملاً من عوامل المراوحة في الراهن بدلا من التقدم نحو المستقبل.

وإذا كانت الحاجة إلى تطوير التعليم دائمة ومتجددة فهذا يعني أن إصلاح التعليم ليس بحاجة إلى محركات خارجية لكي ينطلق ويستمر ونصل فيه إلى نتائج أفضل. دائماً.

فقد ظل الشغل الشاغل للمعنيين من المعلمين والتقريبين ورجال الإصلاح والسياسيين وعلماء الاجتماع باعتباره حجر الزاوية في الإصلاح الشامل والتنمية السدامة طيلة القرن الماضي. وانتشال هؤلاء به هذه الأيام هو مؤشر على حيوية المجتمعات العربية وتطلعاتها نحو التقدم والازدهار وإصلاح الخلل في النظام التعليمي العربي بعامة المطلوب ومرغوب وهو ما تدعو إليه الدعوات لتغيير البشرية العربية والدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

إلا أن ربط الإصلاح التعليمي التربوي في الدول العربية بالدعوات الأميركية أو الأوروبية أو بأهداف إسرائيليين وخصوصاً تلك التي تدعي أن المدارس والجامعات والمعاهد الدينية هي حاضنة الاكراه المتطرفة ومنابع الإرهاب المزموم. أن هذا الربط لاسوء له ولا مبررات وهو ضرب من البهتان ومحاوله لوقف التقدم أو رهن التنمية والتطوير والإصلاح بإشارات وإملات أميركية وأوروبية (غربية).

فأهداف إصلاح التعليم في الوطن العربي مغايرة تماماً لتلك الرغبات والمزاعم الأميركية والأوروبية والإسرائيلية ولا يمكن لبعثة التنمية أن تدور إلا لم يكن التعليم متطوراً وقابلاً للنمو والا لا أن كان السياسيون يدركون أن التعليم هو أساس مشروعاتهم الإصلاحية التي يدونها لا يمكن للأنظمة السياسية أن تستمر وأن تتمتع بالشعبية والمشروعية اللازمة للبقاء والاستمرار.

إننا مطالبون بالتخلي عن كبل التهم وحرث الإشاعات والتشكيك أو النظرة الأحادية مثلاً نحن مدعوون إلى التخصيص والدقة والبعد عن الأحكام المتسرعة والتعميمات. فالتطوير والإصلاح والتغيير نحو الأفضل هي خيارات وطنية وعربية ستبقى مفتوحة على التجديد والمستقبل، ولا بد أن نتحفظات.

د. محمد ناجي عميرة
mohamayreh@hotmail.com

نافذة من موسكو

موسكو وتشديد العقوبات على إيران

أطلق رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الروسي ميخائيل مارغيلوف تصريحاً خلال اليومين الماضيين يفهم منه أن إيران ربما تعمل تحت ستار البرنامج النووي السلمي على صنع القنبلة الذرية. وما يغريه في ذلك منذ عدة أيام من زيارة لطهران حاول خلالها على ما يبدو استكشاف الموقف الإيراني من احتمال تطوير مجلس الأمن الدولي لقراره ١٧٣٧ في اتجاه استصدار قرار جديد بتشدد العقوبات على إيران. وينظر البعض لتصريحات مارغيلوف على أنها قد تكون حافلاً على إمكانية أن يغير القيادة الروسية سياساتها تجاه إيران. غير أن موسكو حتى هذه اللحظة ما زالت تحذر واشنطن من مخبة استخدام القوة لحل المشكلة الإيرانية بسبب غياب البراهين على أن إيران تنفذ برنامجاً نووياً عسكرياً. وبجانب تصريحات مارغيلوف، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مؤخرته أن بواقف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الذي حول امتناع طهران عن إعطائه رد على عدد كامل من الأسئلة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. بعد ذلك أعلنت موسكو عن وجود مشكلات مالية تعيق إكمال بناء محطة بوشهر النووية في إيران. ويرى نيكولاي زاينين من معهد الأمن الدولي بواشنطن أن وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي الأميركي يبحثان إمكانية الاستفادة من طريقة التعامل مع المشكلة الكورية الشمالية في التعامل مع المشكلة الإيرانية. وهذا قد يعني مشاركة روسية أوسع في عملية تسوية الملف النووي الإيراني. ويتوقع زاينين أن تقدم الولايات المتحدة تنازلات إلى روسيا في مجالات أخرى في حال دعمت موسكو الموقف الأميركي بخصوص إيران. في نفس الوقت يتوقع العديد من الخبراء الروس أن تسعى طهران أيضاً لروسيا على صفها أكثر بتقديم مشاريع اقتصادية مجزية للجانب الروسي. وبعبارة أخرى هناك تناقض بين واشنطن وطهران على الموقف الروسي المحتمل من القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي في حق إيران. ولكي تتكامل صورة الموقف الروسي من النووي الإيراني يجب التفكير بأن موسكو مثلها مثل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ترفض تماماً إيران السلاح النووي، وتطالب طهران بوقف تخصيب اليورانيوم ولو بشكل مؤقت. وهذا في حد ذاته يمثل نقلة تقارب هامة في الموقفين الروسي والأميركي، من القضية الإيرانية. والاختلاف بين موسكو وواشنطن يكمن في الجانب المعالجة هذه القضية. فروسيا ترفض استخدام القوة وتفضل الحلول الدبلوماسية من خلال الضغط على طهران. وتجلسي هذا في موافقة روسيا على القرار ١٧٣٧ الذي فرض عقوبات مؤقتة على إيران. في نفس الوقت توجد ضغوط على روسيا ليس فقط من قبل واشنطن بل ومن قبل تل أبيب أيضاً لحثها على الانضمام إلى الموقف الأميركي. الإسرائيلي المنتد من إيران، واتضح هذا من زيارة إيريمان نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي لموسكو مؤخراً حيث إنه كان حرصاً على مناقشة الموضوع الإيراني مع كل من مساعد الرئيس الروسي للشؤون الخارجية سيرغي بوزدنيكوف، وأمين مجلس الأمن الروسي بالأمم المتحدة إيفانوف. وقد عبر إيريمان بعد انتهاء زيارته للمعاصمة الروسية عن توقعه بانضمام موسكو على ضرورة عدم جواز التصادم بين روسيا والغرب بسبب إيران. ولذلك لا يستبعد العديد من المرابطين في موسكو أن توافق روسيا على قرار جديد من مجلس الأمن الدولي بتشدد العقوبات على إيران، ولا بشرط أن يظل هذا القرار من البنود التي يمكن أن تضر بالمصالح الروسية، ومنها صفقات السلاح الروسي لإيران وحزمة بونيفر.

د. هاشي شادي
shadiban@mtu-nr.ru